

وزير الصحة تحت قبة مجلس الشورى: مرافقنا الصحية استقبلت أكثر من ٨٦ مليون مراجع خلال عام وأجرينا ٤٣٠ ألف عملية جراحية



الصحية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ٢٩/١٠/١٤٣٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث أكد معالي رئيس المجلس في كلمة استهل بها الجلسة

الرعاية الصحية الأولية هي المرتكز الأساسي لتقديم الخدمة والنهوض بمفهوم الصحة العامة الحديث

أهمية مثل هذه اللقاءات مع المسؤولين في الدولة نظراً لكونها تحقيقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - القاضية بتعاقد مختلف مؤسسات الدولة

أكد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ أن استضافة المجلس للوزراء وكبار مسؤولي الدولة له أهمية كبيرة، وأثنى معاليه على دور وزارة الصحة الخدمي وجهودها للنهوض بالقطاع الصحي. بينما أوضح وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيع أن الوزارة تقدم خدماتها من خلال ٢٥١ مستشفى و٢١٠٩ مراكز للرعاية الصحية الأولية.

وأكد الوزير أن الوزارة تؤمن بثقافة الشفافية والعدالة، وقدم عرضاً موجزاً عن ما تم تنفيذه بالوزارة خلال الثلاثة أعوام الماضية، واعترف الوزير بوجود أزمة أسرة وأكد أن الوزارة وضعت عدداً من الحلول العاجلة كالتشغيل الكامل للأسرة المتوفرة. وبين حرص الوزارة على التوزيع العادل للخدمات



وأجهزتها للعمل على تحقيق تطلعات المواطنين والعمل على سد ما قد يعترض الأداء الحكومي من معوقات .

وقال معاليه: "إن استضافة المجلس للوزراء وكبار مسؤولي الدولة تحت قبة المجلس أو في لجانته المتخصصة له أهمية كبيرة، ولا يعد من قبيل المجاملة لأن ما يدور من مناقشات تثمر في صياغة التوجهات المستقبلية للقطاع الحكومي، وتعمل على لفت انتباه مسؤولي تلك الجهات إلى العديد من المطالبات والمتطلبات التي يحتاجها المواطن".

عقب ذلك ألقى معالي وزير الصحة كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لمجلس الشورى، منوهاً بدور المجلس وحرصه على الإطلاع على خطة الوزارة وما أنجز

من برامج وخدمات، مؤكداً أن الوزارة ستستفيد من مرئيات ومقترحات المجلس لما يحقق المصلحة العامة وخدمة الوطن والمواطن .

الوزير: وزارة الصحة ليست بمنأى عن الأخطاء أو القصور

وأوضح أن وزارة الصحة هي وزارة خدمية تعنى بصحة المواطن طيلة حياته وتقدم خدماتها من خلال مرافقها التي وصلت إلى (٢٥١) مستشفى، و(٢١٠٩) مراكز للرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى المراكز التخصصية والمدن الطبية والبرامج التوعوية المتعددة التي يعمل بها ما يزيد على (٢٥٠,٠٠٠) موظف وموظفة، وبحسب إحصاءات العام الماضي فقد استقبلت مراكز الرعاية الصحية الأولية نحو ٥٥ مليون مراجع بينما استقبلت العيادات الخارجية بالمستشفيات (١١,٥) مليون مراجع، أما أقسام الطوارئ فقد استقبلت (٢٠) مليون مراجع، وتم إجراء ما يزيد على (٤٢٠,٠٠٠) عملية جراحية و(٢٥٦,٠٠٠) حالة ولادة .

وأكد أن وزارة الصحة تؤمن بثقافة الشفافية والعدالة والنزاهة، وتشترفت بالالتزام بمفهوم الاهتمام بالمريض وكسب رضاه وسلامته وتبنت شعار "المريض أولاً"، وقامت بإطلاق وترسيخ برامج الجودة والقياس والتطوير إلا أن ذلك لا

بالمواطن والمحافظة على خصوصيته وسلامته وذلك بتخصيص غرفة لكل مريض أو مريضين كحد أقصى في مرافقها الجديدة .

وعن جهود الوزارة في معالجة أزمة الأسرة أكد معاليه أن وزارة الصحة وضعت عدداً من الحلول العاجلة كالتشغيل الكامل للأسرة المتوفرة وبالأخص العناية المركزة والتوسع الكبير في شراء الخدمة من القطاع الخاص في الحالات المرضية الحرجة

أكثر من ٥٠٠ مليون ريال لشراء الخدمة من القطاع الخاص للحالات المرضية الحرجة والطارئة

والطارئة في حالة عدم توفر أسرة في المستشفيات التابعة للوزارة حيث يحول المرضى لمستشفيات القطاع الخاص، مشيراً إلى أن إجمالي ما تم صرفه في هذا الخصوص منذ بداية هذا العام وحتى الآن بلغ (٣١٩) مليون ريال ومن المتوقع أن يتجاوز المبلغ أكثر من (٥٠٠) مليون ريال لهذا العام، إضافة إلى إنشاء برامج عديدة لجراحة وعلاج اليوم الواحد، إذ وصلت النسبة قرابة ٣٥٪ من مجموع العمليات الجراحية، إلى جانب استئجار خدمة الغسيل الكلوي والرعاية طويلة المدى من القطاع الخاص .

وأضاف قائلاً: " كما تم استحدث برنامج شراء

يعني أن وزارة الصحة ويحجم خدماتها بمنأى عن أن تعثرها أخطاء أو يتأبها قصور، ولكن المؤكد أنها تؤمن بأهمية كشف أوجه القصور والخطأ ومحاسبة المقصر والاستفادة من هذه المؤشرات لمنع حدوثها وتطوير أدائها ضمن المفهوم الشامل للجودة والنزاهة الذي تعمل الوزارة جاهدة لإرساء ثقافته، متشياً مع توجيهات خادم الحرمين الشريفين، ونائب خادم الحرمين الشريفين - حفظهما الله .

وقدم معاليه عرضاً موجزاً عن ما تم تنفيذه بالوزارة خلال الأعوام الثلاثة الماضية عبر خطة إستراتيجية وضعتها الوزارة بجهود كوادرها لضمان تطبيقها استرشاداً في هذا الصدد بمرئيات من الخبراء وبيوت الخبرة الوطنية والعالمية، لافتاً النظر إلى أن هذه الخطة تركز على الرعاية الصحية الأولية التي تعد للتركز الأساسي لتقديم الخدمة والتهوض بمفهوم الصحة العامة الحديث .

كما شملت معايير محددة علمية وحيادية لتوزيع الخدمة وحرصت الوزارة على عدالة توزيع المرافق المرجعية والتخصصية بما يخفف على المريض عناء السفر ضمن المعايير المتعارف عليها علمياً، وتأسيساً على ذلك فقد قامت الوزارة بوضع معايير لبناء المنشآت الصحية مستمدة من المعايير الوطنية والعالمية التي التزمت أحدث ما توصلت له معايير الكود الصحي العالمية وترجمت توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالاهتمام



الخدمة للمرحلة الأولى بمبلغ (٢٠٠) مليون ريال، وبدأت الإجراءات النظامية لهذه المرحلة، أما بالنسبة لشراء خدمة المرضى طولي الإقامة فقد استحدث هذا البرنامج بمبلغ وقدره (٤٠) مليون ريال، وجارٍ اتخاذ إجراءات الطرح والترسية، لكي تتناسب الخدمة المقدمة مع المعايير العالمية، ومن ضمن الحلول توفير خدمة الطب المنزلي، وتقديم لمرضى الأمراض المزمنة

في منازلهم وتخفيف حافة هؤلاء المرضى للتتويم بالمستشفيات تمشياً مع المنهج الصحي الحديث، حيث استفاد من هذا البرنامج أكثر من (١٧,٠٠٠) مريض حتى تاريخه".

وفي شأن المشروعات أكد معالي وزير الصحة حرص الوزارة على التوزيع العادل للخدمات الصحية للمبني على النهج العلمي والمعايير المعتمدة

الخدمات الصحية توزع بالعدل على مناطق المملكة حسب المعايير المعتمدة لدى الوزارة

لدى الوزارة ووصلت مشاريع وزارة الصحة منذ بداية عام ١٤٣٠هـ وحتى تاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٨هـ (٦٢١) مركزاً للرعاية الصحية الأولية، وتشغيل (٤٧) مستشفى بلغ مجموع سعتها السريرية (٤٧٧٠) سريراً وجارٍ إنشاء عدد (٧٠٦) مراكز صحية وإنشاء وتجهيز (١٢٨) مستشفى، وإنشاء وتجهيز مدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية، ومدينة الملك فيصل الطبية لخدمة المناطق الجنوبية، ومدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة المناطق الشمالية، فضلاً عن التوسعات والإضافات

جانب توظيف عدد (٢٤,٧٧٢) فنياً سعودياً من خريجي المعاهد والكليات الصحية خلال الفترة من تاريخ ١٤٣٠/١/١هـ إلى ١٤٣٣/١٠/٢٨هـ وذلك ضمن حرص الوزارة على توظيف الوظائف .

وتناول الدكتور الربيعه في كلمته عدداً من الموضوعات المتعلقة بالعلقة مع المرضى والمستفيدين من خدمات الوزارة، مشيراً إلى أنه أرسى

توظيف ٢٥ ألف فني سعودي من خريجي المعاهد والكليات الصحية منذ عام ١٤٣٠هـ

برنامج علاقات وحقوق المرضى في جميع مناطق ومستشفيات الوزارة، وريطه بالقيادات العليا لضمان حصول المريض على حقوقه والاسترشاد بملاحظاته، إضافة إلى أنه وضع برنامج صوت المواطن على البوابة الإلكترونية للوزارة تأكيداً لأهمية المواطن ودوره التطويري، وفي هذا الصدد تقوم الوزارة حالياً بإجراء التجارب النهائية على برنامج الإحالة الوطني الآلي الذي يستخدم التقنية لإحالة المرضى بنهج علمي ومعايير طبية بحتة ومراقبة أداء ذلك بمستوى تدريجي في المسؤولية .

السريرية بكل من مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة ومدينة الملك فهد الطبية بالرياض .

ولفت إلى أن المشاريع قيد الإنشاء والتجهيز ستؤدي بمشيئة الله إلى بلوغ عدد الأسرة بوزارة الصحة إلى ضعف الأسرة على ما كانت عليه عام ١٤٣٠هـ لتصل إلى (٦٦,٠٠٠) سرير خلال السنوات السبع القادمة، مع الأخذ في الحسبان الجودة النوعية والمعايير العالمي الحديث لهذه المنشآت، ولعل تعديل بعض هذه المشاريع لتتماشى مع المعايير العالمية .

وعن القوى العاملة في القطاع الصحي أوضح معالي وزير الصحة أنه اعتمدت معدلات قياسية جديدة للقوى العاملة الصحية في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وصدر سلم رواتب الممارسين الصحيين الجديد الذي بني على العدالة والمساواة وسيؤدي - بإذن الله - إلى رفع مستوى الخدمات الصحية في جميع المناطق، كما وافقت الوزارة على إضافة بدل التفريغ للأطباء عند صرف البدلات للمشمولين بلاتحة الوظائف الصحية، والموافقة على إضافة بدل الساعات الزائدة للفئات الفنية من غير الأطباء عند احتساب البدلات والموافقة على صرف بدلات (التدرة، التميز، الإشراف، التدريب) للمشمولين بلاتحة الوظائف الصحية، إلى